المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية
في ضوء نظرية أفعال الكلام
" قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية أنموذجاً"

Discourse of pride in linguistic identity in the light of the theory of speech act"Arabic language decisions in the Kingdom of Saudi Arabia as a model"

بقلم الدكتور

تركي بن عواض بن عبد اللّه العرابي

أستاذ فقه اللغة المساعد بكلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار يونيه ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية في ضوء نظرية أفعال الكلام " قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية أنموذجاً"

تركي بن عواض بن عبد الله العرابي

قسم اللغة العربية ـ بكلية اللغة العربية ـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : Dr.turki.alarabi@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل موضوعًا بالغ الأهمية يتمثل في خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية من خلال قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، مستندًا إلى نظرية "أفعال الكلام" التي يرى منظِّروها أنَّ اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير، بل أداة فاعلة تؤدي أدوارًا عملية في الواقع، مثل إصدار الأوامر، والوعود، والقرارات، وغيرها. وقد استعان البحث بالنموذج الذي قدّمه كل من كل من: أوستن وسيرل لتحليل هذه القرارات، بوصفها أفعالًا لغوية لها أثر واقعي وإنجازي.

وقد سعى البحث إلى فهم أثر القرارات السعودية على الهوية اللغوية، وكيف تُمارَس من خلالها السلطة التي تمنح اللغة مكانتها وتفرض احترامها، ولذلك ركّزت الدراسة على تحليل عدد من القرارات التاريخية والمعاصرة، وتتبعت الأفعال الكلامية الواردة فيها، مثل: الإخباريات، والتوجيهات، والإعلانات، والتعبيرات، وحللت أدوارها الإنجازية، ومدى تأثير السلطة الرسمية في إنجازها.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه القرارات ليست مجرد تعليمات رسميّة تنظيمية، بل هي أفعال لغوية قوية تحمل في طياتها رغبة صادقة في حماية اللغة العربية وتعزيز حضورها في الحياة العامة. وقد نجحت هذه القرارات، بفضل السلطة التي تقف خلفها، في تشكيل سلوك لغوي جماعي يعكس الاعتزاز باللغة، ويجعل منها عنصرًا مركزيًا في الهوية الوطنية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية– الهوية– نظرية أفعال الكلام– قرارات اللغة– جون سيرل– السلطة اللغوية– المملكة العربية السعودية.

Discourse of pride in linguistic identity in the light of the theory of speech act"Arabic language decisions in the Kingdom of Saudi Arabia as a model"

Turki bin Awad bin Abdullah Al-Orabi
Department of Arabic Language, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Dr.turki.alarabi@gmail.com

Abstract

This study examines and analyzes a highly significant topic: the discourse of pride in linguistic identity as reflected in Arabic language decisions issued in the Kingdom of Saudi Arabia. It draws on Speech Act Theory, whose proponents argue that language is not merely a vehicle for expression, but an active tool that performs real-world functions—such as issuing orders, making promises, and declaring policies. The study adopts the analytical framework developed by J. L. Austin and further expanded by John Searle to treat such decisions as speech acts that produce concrete and performative effects in reality.

The research aims to understand the impact of Saudi language decisions on national linguistic identity, and how these decisions serve as instruments of authority that grant the Arabic language its institutional standing and command social respect. To achieve this, the study analyzes a set of historical and contemporary language decisions, identifying the types of speech acts embedded within them—such as assertives, directives, declarations, and expressives—and examines their illocutionary force and the role of institutional authority in enabling their performative success.

The study concludes that these decisions are not merely regulatory or administrative instructions. Rather, they are powerful linguistic actions driven by a genuine intent to protect and elevate the Arabic language in public life. Backed by authoritative institutional power, these speech acts succeed in shaping a collective linguistic behavior that reflects pride in the language and positions it as a central pillar of national and cultural identity.

Keywords: Arabic language, identity, speech acts, language policy, John Searle, linguistic authority, Saudi Arabia..

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين،وصلى الله وسلم وبارك على الهادي الأمين، نبينا وحبيبنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أمّا بعد:

فتعدّ دراسة خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية من الموضوعات الهامَّة في الدراسات اللغوية والثقافية؛ لأنَّ الهوية اللغوية تمثّل جزءًا أساسيًّا من تكوين الهوية الشَّخصية والثقافية والاجتماعية للإنسان، إذْ يتيح لنا الاعتزاز بالهوية اللغوية العربية التعبير عن انتمائِنا العميق إلى مجتمعنا العربي المسلم، وتمسّكِنا بثوابتنا العربية والإسلامية، وبإرثنا التاريخي والحضاري العظيم.

ويتناول هذا البحث تحليل عدد من قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية التي تعبر عن الهوية اللغوية بتطبيق إحدى النظريات اللغوية الحديثة، وهي نظرية: (أفعال الكلام)، ويتغيَّا فهم أثر هذه القرارات في تشكيل هويتنا وثقافتنا، وتفاعلنا مع العالم.

وجاءت فكرة هذا البحث بعد أنْ ألقيتُ محاضرة في مركز بحوث اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، وهي فرصة دفعتني للتأمل في تلك القرارات لا بوصفها وثائق تنظيمية فحسب، بل باعتبارها أيضًا خطابات لغوية تؤدي أدوارًا رمزية وتواصلية تسهم في تشكيل الهوية اللغوية.

ولعل من أبرز ما قادني إلى تعميق البحث في هذا الموضوع هي إشارة جون جوزيف إلى تحول علم اللغة في القرن العشرين من دراسة الشكل إلى دراسة الوظيفة، ومن تحليل المحتوى القضوي إلى تحليل الاستعمال التداولي، وقد ساهمت أعمال مالينوفسكي –التي تأثر بها كل من: (ج.ر.فيرث)، ورومان جاكوبسن– في التأسيس لهذا المنعطف، وهو ما مهّد لاحقًا لظهور نظرية أفعال الكلام التي طورها جون أوستين، إذ أضحى الفعل الكلامي ذاته حدثًا اجتماعيًّا يكشف عن تمثلات

الهوية، ويضاف إلى ذلك تأثير عالم الاجتماع الفرنسي: بورديو على الدراسات التي تتصل باللغة والهوية، الذي قدّم فهمًا عميقًا للهوية اللغوية بوصفها خطابًا أدائيًّا يسعى إلى فرض تعريف جديد للواقع الاجتماعي(١).

وانطلاقًا من هذا الإطار النظري، يتضح أنَّ قرارات اللغة العربية تعدّ مجالًا ثريًا لتحليل الهوية اللغوية في سياقها الرسمي والمؤسساتي، إذ تُمارس عبرها السلطة، وتُبنى من خلالها الهوية الجمعية، وهو ما يجعل دراستها في ضوء نظرية أفعال الكلام ضرورة علمية لفهم الدور الذي تنهض به في تشكيل الهوية اللغوية داخل المجتمع السعودي.

ونظرية أفعال الكلام هي إحدى النظريات التي ولدت من رحم الاتجاه التداولي، الذي يهتمُّ بدراسة استعمال اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، باعتبارها كلامًا محدَّدًا صادرًا من متكلّم محدَّد، وموجّهًا إلى مخاطب محدّد، بلفظ محدّد، لتحقيق غرضٍ تواصليّ محدّد(٢).

ويعتبر (جون سيرل) -تلميذ أوستين- الأفعال الكلامية الوحدات الدنيا في التواصل البشري(٣). ويُعرّف الأفعال الكلامية على أنّها أنماط من الأفعال تُنجَز عبر الكلام، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة، كإصدار حكم، أو طرح سؤال، أو إصدار أمر، أو التعبير عن طلب، أو تفسير مشكلة علمية، أو التنبؤ بحدث في المستقبل(٤).

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذا البحث من دوره الذي يتوخاه في تحليل خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية في قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية تحليلًا تداوليًّا،

---

(١) ينظر: اللغة والهوية، جون جوزيف: ٢٧-٢٨.

(٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٢٦.

(٣) (Searle & Vanderveken, 1985, p. 1)

(٤) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢٠١

يضع نصب عينيه أنّه خطابٌ يقوم على نظامٍ لغوي، يحمل دلالاتٍ إنجازية تأثيرية، ويسعى إلى تحديد عناصر هذا التأثير عن طريق تحديد أنماط الأفعال الكلامية – سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة– في هذا الخطاب؛ لفهم تأثيرها على المتلقي، وتحديد العوامل المؤثرة في تشكيل قرارات اللغة العربية، وتحليل أثر هذه القرارات في تعزيز الهوية اللغوية للمجتمع السعودي وأفراده، ويمكن أن يكون هذا البحث مرجعًا للمختصين في مجال اللغة والثقافة.

مشكلة البحث:

مع تزايد التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المجتمع، والانفتاح على العالم، أصبح فهم خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية أمرًا بالغ الأهمية، وتكمن مشكلة البحث في محاولة التعرف على عناصر التأثير في هذا الخطاب، والسياقات المؤثرة في إنتاجه، وتأثيراته على المتلقين.

ويتطلب ذلك البحث عن نظرية لسانية مناسبة لتحليل هذا الخطاب وفق المعطيات المذكورة، والتحقق من مدى كفايتها في تقديم التحليل اللغوي الصحيح، وتحقيق النتائج المأمولة، التي تعين على فهم قرارات اللغة العربية، التي جاءت في صورة نصوص لغوية مكتوبة؛ لتحقيق أغراضٍ إنجازية وتأثيرية، يعتمد فهمها واستجابة المتلقين لها على معرفة أنواع الأفعال الكلامية التي تتضمنها، وظروف إنتاجها، واستعمالها.

ويمكن تحديد مشكلة البحث عبر طرح الأسئلة التالية:

١. ما نظرية أفعال الكلام؟ وما مراحلها؟ وما الأسس التي قامت عليها؟

٢. ما صور الفعل الكلامي في مدونة البحث؟

٣. هل حقَّقت الأفعال الكلامية الواردة في مدونة البحث أغراضها الإنجازية، وغايتها التأثيرية؟

٤. ما مظاهر السلطة اللغوية والمؤسسية التي تُسند هذه الأفعال، وكيف تسهم في إنجاحها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١. تحديد الأفعال الكلامية المستخدمة في خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية في قرارات اللغة العربية.

٢. التعرُّف على العوامل المؤثرة في إنتاج هذا الخطاب.

٣. دراسة تأثير الفعل الكلامي في هذه القرارات ودوره الإنجازي.

٤. الكشف عن أنواع السلطة التي تسند أفعال الكلام في هذه القرارات، ودورها في تحديد السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية.

٥. الإفادة من تحليل عوامل القوة والتأثير في هذه القرارات لتحسين صياغة خطابات وقرارات تمتاز بالتأثير والإنجاز.

الحدود الزمانية والمكانية للقرارات المحللة:

وقع اختيار البحث على عدد من قرارات اللغة العربية الصادرة في المملكة العربية السعودية بين عامي: ١٣٤٦ه، و١٣٧٩ه، وهي حقبة شهدت اكتمال توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود، وامتدت إلى عهد أكبر أبنائه، وهو الملك سعود بن عبد العزيز. وجاء اختيار هذه الحقبة لأنها تمثل مرحلة حاسمة في بناء الدولة السعودية الحديثة، حيث وُضعت الأسس القانونية والإدارية التي رسخت الهوية اللغوية للمملكة.

وأما الحدود المكانية، فتشمل كامل المملكة العربية السعودية، إذ صدرت هذه القرارات عن جهات سيادية وتشريعية مثل: الديوان الملكي، ومجلس الوزراء، ومجلس الشورى، وهو ما يبرز توجُّه الدولة نحو توحيد اللغة وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية.

الدراسات السابقة:

بعد بحث شامل، واطلاع على عدد من الدراسات والبحوث التي لها صلة بعنوان هذا البحث برز عنوانان يعكس ظاهرهما قربًا وصلة بالموضوع، وبيانهما على النحو التالي:

١- دراسة بعنوان: "الأفعال الكلامية في ديوان خطب ابن نباتة: تحليل من منظور رؤية سيرل"، للباحث: مهدي مشتة، بحث منشور في مجلة الآداب، بجامعة قسنطينة، في العدد الأول من المجلد الثامن عشر، من العام ٢٠١٨م، الصفحات: (٣٨-٥٨)، وقد سعت هذه الدراسة إلى تطبيق تصنيف سيرل للأفعال الكلامية على خطب ابن نباتة، مستكشفة البنية التداولية للخطاب العربي في عصره، وركزت الدراسة على تصنيف الأفعال الكلامية في الخطب إلى: الأفعال الإخبارية، والتوجيهية، والالتزامية، والتعبيرية، محاوِلة تصنيفها ضمن أنماط الأداء الإنشائي المختلفة، وأبرزت كيف يوظف الخطيب تلك الأفعال لتحقيق غايات حجاجية وإقناعية.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في إظهارها إمكانات تطبيق نظرية سيرل على النصوص الأدبية التراثية، غير أنها لم تتناول مبدأ (السلطة) في الأفعال الكلامية، كما لم تربط التحليل التداولي بالسياقات التي تُمارس فيها السلطة اللغوية، وهو ما يميز هذا البحث الحالي؛ إذ يتجه إلى تحليل الأفعال الكلامية ضمن القرارات الرسمية التي تصدر عن مؤسسات الدولة السعودية، مستحضرًا البعد السلطوي في الإنجاز اللغوي، في ضوء نظرية أفعال الكلام عند كل من: أوستين، وتلميذه سيرل، وفي سياق السياسة اللغوية الهادفة إلى تعزيز الهوية اللغوية العربية في المجتمع.

٢- دراسة بعنوان: "السياسة اللغوية ومظاهرها في مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية" للباحث حميد خضر النفيعي، بحث منشور في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، بغزة، فلسطين، المجلد الثاني، العدد الخامس، الصفحات (٤٩٦-٥٤١)، ٢٠٢٢م، وقد تناولت الدراسة مدونة قرارات اللغة العربية من زاوية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مستخدمة المنهج

الوصفي لرصد وتحليل مظاهر السياسة اللغوية في المملكة كما تنعكس في قرارات رسمية صادرة بين عامي ١٣٤٦هـ و١٤٣٥هـ.

ومع أن هذه الدراسة تمثل مرجعًا توثيقيًا مهمًا في مجال السياسة والتخطيط اللغوي، إلا أنَّها لم تتناول القرارات من زاوية تحليل الخطاب أو نظرية أفعال الكلام، أما البحث الحالي فيعتمد المنهج التداولي لتحليل هذه القرارات بوصفها أفعالًا لغوية إنجازية تسهم في بناء الهوية، وهو بذلك يُعد مكملًا للبحث السابق، مع الاختلاف عنه في البعد التحليلي، والتأطير النظري.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة اللغوية المتمثلة في خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية في قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، مع توظيف آليات التحليل التداولي المستمدة من نظرية أفعال الكلام، التي وضع أسسها جون أوستين، وطوّرها جون سيرل، وذلك لتحليل هذه القرارات بوصفها أفعالًا لغوية تحمل وظائف إنجازية وتأثيرية، بعد تحديدها، وتصنيفها، وبيان درجة قوتها التداولية، ومدى ارتباطها بمواقع السلطة، وتحليل تأثيرها في بناء السياسة اللغوية وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع.

صعوبات البحث:

ولم يخلُ إعداد هذا البحث من مواجهة عدد من التحديات والعقبات؛ فقد واجه الباحث عددًا من الصعوبات العلمية والمنهجية، كان أبرزها صعوبة تطبيق النظرية على قرارات رسمية تتعلق باللغة العربية، إذ تطلّب الجمع بين البعد التداولي لنظرية أفعال الكلام والبنية القانونية للقرارات الرسمية جهدًا مضاعفًا في التأصيل والتحليل؛ إذ لم يُطرق هذا الباب كثيرًا في الدراسات السابقة، مما جعل الباحث في كثير من الأحيان يعتمد على التحليل والاستنتاج الشخصي، مع استحضار السياقات الواقعية للنصوص.

ومن التحديات التي واجهها أيضًا: الدقة في تصنيف الأفعال الكلامية داخل القرارات، وخاصة في النصوص التي تتداخل فيها العبارات الإنشائية مع

الإخبارية، وتتباين فيها درجة القوة الإنجازية بحسب موقع مصدر القرار، وهو ما تطلب قراءة دقيقة متأنية للنصوص الرسمية من منظور تداولي.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، وكلّ ما صاحبها من جهدٍ ومشـــقة، إلا أنّ الوصول إلى قطف ثمرة هذه الرحلة العلمية، يخفف العناء، ويأمل الباحث أن يسهم هذا البحث في فتح آفاق جديدة أمام الباحثين المهتمين بتحليل الخطـــاب، وتعزيـــز الهوية اللغوية، وفهم السياسات اللغوية بوصفها أفعالًا لغوية لها حضور وتأثير في حياة المجتمع.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة: (تشتمل على مقدمة للموضوع، وأهـــداف البحـــث، ومشكلته، وأسئلته، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث)، وتمهيد، وثلاثـــة مباحث، تتلوها خاتمة تتضمّن أهم النتائج والتوصيات. وتتضمن المباحث الثلاثة ما يلي:

١. مدخل نظري عن نظرية (أفعال الكلام) وعلاقتها بالهوية اللغوية:

ويتضمن تعريفًا بالنظرية، وبمؤسسها جون أوستين، وإضافات تلميذه جـــون سيرل، وأبرز مرتكزاتها، وصلتها بالهوية اللغوية.

٢. لغة القرارات، "عرض وتحليل"

يهدف هذا المبحث إلى تحديد وتصنيف الأفعال الكلاميـــة المســـتخدمة فـــي خطاب الاعتزاز بالهوية اللغوية، ويشمل ذلك تحليـــل الأفعـــال المباشـــرة وغيـــر المباشرة؛ لفهم كيفية تأثيرها على المتلقي. ويهدف المبحث أيضًا إلى تحليل الأثـــر الإنجازي والتأثيري للأفعال الكلامية في هذه القرارات، ودورها في تعزيز الهويـــة اللغوية.

٣. الفعل الكلامي والسياسة اللغوية:

ويتناول حديث كل من: أوستين وسيرل عن السلطة ودورها فـــي الإنجـــاز، وأنواع السلطات التي اشتملت عليها القرارات، مع التمثيل لها من قرارات الاعتزاز بالهوية.

التمهيد

الهوية اللغوية العربية "أهميتها، ودوافع الاعتزاز بها":

تتضح العلاقة بين اللغة والهوية من خلال فهم وظيفة اللغة في المجتمع الواحد، إذْ تقوم اللغة بدور حيويّ في تعزيز التواصل الاجتماعي، وتقوية العلاقات المختلفة بين أفراده، وتسهم في مدّ جسور التواصل الحضاري والفكري بين ماضي الأمة وحاضرها عبر نقل العلوم والمعارف من جيلٍ إلى جيل.

وتتشكل هوية الأمة في إطار اللغة الواحدة التي تجمع أبناءها، وتوحِّد هويتهم، وتربطهم برباطها. ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى أنّ تنوّع طرق استعمال اللغة في المجتمع، واختلاف مستويات أدائها يؤدي إلى تفاوت في تلك المستويات من حيث القوّة والضعف.

ولقد تميَّزت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بمحافظتها على المستوى العالي من الفصاحة والبيان الذي ميزها الله به عن غيرها من اللغات، إذْ جعلها الله لسان القرآن الكريم، وحفظها بهذه الكرامة من الضياع والاندثار، فعُني أهلها بدراستها، ووضعوا قواعد نحوها وصرفها، وحفظوا ألفاظها في معاجم اللغة، دفعهم إلى ذلك اعتزازهم بدينهم، وكتاب ربِّهم، وسنة نبيهم ﷺ.

وترتبط اللغة العربية بهوية العرب، وثقافتهم منذ أقدم عصورها، فقد نقلت إلينا أقدم النصوص الشعرية، والنثرية، منذ العصر الجاهلي، مرورًا بالعصر الإسلامي، وما تلاهما من العصور بلغة عربية صافية في غاية الفصاحة والبيان، ونزل بها القرآن الكريم، ورُويت بها أحاديث السنة النبوية المطهرة، ورُصدت آلاف النقوش الإسلامية المبكرة في بوادي مكة والمدينة وما حولهما، مكتوبةً بلغة عربية خالصة، ولذلك فإنَّ الهوية اللغوية التي ينبغي الاعتزاز والتمسك بها، هي الهوية التي ترتبط بالعربية الفصحى، لا بالعاميات.

ومن هنا جاء حرص المملكة العربية السعودية على اللغة العربية، والاعتزاز بها، وصَوْنِ مكانتها، بإصدارِ جملةٍ من القراراتِ التي تلزم باستخدامها رسميًّا في

شَتَّى مجالاتِ الحياة، وتدعو إلى الحفاظ عليها حيّة بين أبنائها، مرتبطة بماضيها العريق، وحاضرها التليد، من أجل صيانة لغة القرآن من الاندثار واللحن، والتأثر بمزاحمة اللغات الأخرى لها. ودَأَبَتْ أَجهزةُ الدولةِ المختلفةِ على تطبيقِ هذه القرارات، ومتابعةِ امتثالِ الوزارات، والجهاتِ والمؤسساتِ والشركاتِ الحكوميةِ والأهليةِ لها.

ولا أدلَّ على ذلك الحرص من اعتمادِها اللغةَ العربيةَ لغةً رسميةً للدولة، إذ نصت المادة الأولى من الباب الأول من النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢ه على أنَّ "المملكةَ العربيةَ السعوديةَ، دولةٌ عربية إسلامية، ذاتُ سيادةٍ تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتابُ الله تعالى وسنةُ رسوله ﷺ. ولغتُها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض".

ولهذا يرى أ.د. عبد الله البريدي أنَّ اللغة "هويَّةٌ ناطقةٌ"، ويرى أنَّ ذلك له عدة معانٍ واستحقاقات، ومن ذلك أنَّ العربية بالنسبة للعربي هي ركيزة إدراكه لذاته، وهي تشكّل تماهيًا تامًّا مع ذاته العميقة؛ إذ تُنتج لديه شعورًا انعكاسيًا بوعيه بهويته، فهو لا يعي أنه عربي فقط، بل يعي أنَّه يعي بأنه عربي، وهو أعلى درجات الوعي الهويّاتي(١).

ويُعدّ مستقبل اللغة العربية اليوم أحد أكثر القضايا التي تشغل المعنيين بهويتها وثقافتها، وخاصة في ظلّ التحولات المعاصرة والضغوط المتزايدة على اللغات القومية، ويرى الدكتور عبد السلام المسدي أنَّ التساؤل عن مدى صلاح اللغة العربية، أو بقائها، أو مدى امتلاكها أسباب المناعة ضد الذوبان والاندثار، صار من أكثر القضايا نقاشًا، وأقواها تداولا، مرجعًا سبب ذلك إلى أنَّ العربية كغيرها من لغات الأمم ترتبط في وجدان أبنائها بالهوية والانتماء، فحمايتها تعدل الذود عن حياض الوطن، وحماية الذات الجماعية، وقد مثّلت رمزًا للإسلام، والهوية العربية،

(١) ينظر: الحماية القانونية للغة العربية في المملكة العربية السعودية، أ.د.عبد الله البريدي وآخرون: ٢٥.

وهو ما يجعل من التفكير في بقائها ودورها في المستقبل قضيةً ثقافيـــة وسياســـية وأمنية في آن واحد(١).

وهذا التصور يعزّز الدافع للاعتزاز باللغة، لأنّ الاعتزاز بها لا يكون فقـــط بوصفها وسيلة تواصل أو وعاء معرفة، بل باعتبارهـــا حاملـــة للهويـــة الفرديـــة والجمعية، ومرآةً لوعي الإنسان بذاته، وصوته في العالم، سواء نُطق هذا الصوت أو كُتب أو أُشير إليه.

وهذا الفهم العميق يضعنا أمام مسؤولية الاعتزاز باللغة العربية، لا بوصفها مجرّد وعاء تعبيري، بل بوصفها مركزًا نفسيًا واجتماعيًّا وثقافيًا حيويًا، يجعل من التمسك بها جزءًا من الدفاع عن الذات الجماعية، والانتماء الحضـــاري، وصـــيانة الذاكرة التاريخية للأمة.

(١) التخطيط اللغوي والأمن اللغوي، عبد السلام المسدي: ٢٢.

المبحث الأول: نظرية (أفعال الكلام) وعلاقتها بالهوية اللغوية

تعتبر نظرية "أفعال الكلام" واحدة من الأسس المهمة في الدراسات اللغوية التداولية. وتسعى النظرية إلى فهم كيفية استخدام اللغة ليس فقط لنقل المعلومات، ولكن أيضًا لتنفيذ أفعال، وإنجاز مهامّ معينة بواسطة الكلام.

والفعل الكلامي وفق النظرية: هو أصغر وحدة للتواصل الإنساني، يتلفظ به المتكلم في جملة معينة بقصدٍ معيّن، في سياق لغوي تواصلي متعارف عليه؛ ليحقق به فعلًا تجاه مخاطب، ويتكون من مكونين: محتوى قضوي، وقوة إنجازية(١).

وترتكز النظرية على مفهومٍ يفترض أنَّ كل ملفوظٍ يقوم على نظامٍ شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وبعبارة أخرى: كل ملفوظ يعدُّ نشاطًا ماديًّا يتضمن أفعالا قولية، لتحقيق أغراضٍ إنجازية، (كالطّلب، والأمر والوعد، والوعيد... إلخ)، وغايات تأثيرية تتعلق بالمخاطب، (كالاستجابة، والرفض)، ويتبعها إنجاز أمرٍ من الأمور(٢).

وقد برزت معالم هذه النظرية أول مرة في كتابٍ ضمّ محاضرات للفيلسوف اللغوي الإنجليزي جون أوستين، بعنوان:" نظرية أفعال الكلام العامة"، وطبع عام ١٩٦٢م.

وكان لدراسات أوستين الأولية للأفعال الكلامية، وإعادة تقسيمه لها فيما بعد أثر كبير في نضج النظرية على يد تلميذه "جون سيرل"، الذي أفاد من الأسس المنهجية التي وضعها أستاذه، وأضاف إليها تقسيمات أسهمت في إرساء دعائمها، ورسوخ قدمها في الدراسات التداولية.

وقد قدّم "جون سيرل" إسهامات بارزة في نظرية الأفعال الكلامية، سواء في أعماله الفردية، أو بالتعاون مع زملاء آخرين مثل "دانيال فاندرفيكن" في كتابهما

---

(١) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 1)، وينظر: اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زيبليه كرومر: ٨٩.

(٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٤٠

"أسس المنطق الخطابي" (١٩٨٥)، الذي قدّما فيه إضافات مهمة أسهمت في تعميق وتوسيع نطاق النظرية، مما جعلها أكثر صلابة ودقة من الناحية المنطقية.

وتتلخص أهم مرتكزات النظرية وفق تصوّرهما في الآتي:

أولا: فصّل "سيرل" و"فندرفيكن" عناصر الفعل الكلامي، مثل: "المحتوى القضوي" (*propositional content*)، و"القوة الإنجازية" (*illocutionary force*)، ويساعد هذا التفصيل في فهم كيفية اختلاف تأثير الفعل الكلامي بناءً على هذه العناصر [١].

ثانيًا: حدّدا مجموعة من الشروط الضرورية التي يجب أن تتحقق في المنطوق ليُعتبر فعلًا كلاميًّا موفّقًا أو "مُنجزًا". وتهدف هذه الشروط إلى تحديد ما إذا كان الفعل الكلامي قد أُنجز بنجاح وفقًا للقصد والغرض الذي يُفترض أن يحققه. وسأذكرها بإيجاز على النحو الآتي[٢]:

١- الغرض الإنجازي (*Illocutionary Point*):

وهو الشرط الجوهري الذي يميز الأفعال الكلامية المختلفة عن بعضها البعض، والهدف الذي يسعى المتكلم لتحقيقه من خلال فعل كلامي معين[٣]. فعلى سبيل المثال، الغرض الإنجازي لفعل: "الوعد" هو التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل، بينما الغرض الإنجازي لفعل "الأمر" هو محاولة جعل المستمع يقوم بفعل معين[٤].

ويعتبر الغرض الإنجازي هو جوهر نظرية الأفعال الكلامية عند جون سيرل، فالأفعال الكلامية ليست مجرد كلمات تُقال، بل هي أفعال تهدف إلى تحقيق

---

(١) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 18)

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه: ١٣-٢٠

(٣) ينظر: اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زيبليه كريمر: ٩٥

(٤) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, pp. 13-15)

أغراض معينة من خلال اللغة. ويؤكد "سيرل" أن ما يجعل الفعل الكلامي فعلاً حقيقيًا هو النية أو القصد وراءه، وليس المحتوى اللغوي وحده(١).

٢- درجة قوة الغرض الإنجازي (*Degree of strength of the illocutionary point*):

درجة قوة النقطة الإنجازية تعكس مدى التزام المتكلم بالغرض الإنجازي الذي يحمله الفعل الكلامي. وبمعنى آخر: هي مستوى التأكيد أو الحزم الذي يتحقق به الفعل الكلامي. فعلى سبيل المثال: يمكن أن يكون هناك وعد قوي؛ مثل: "أعدك بكل تأكيد أنني سأفعل بذلك"، ففي هذا المثال درجة قوة الغرض الإنجازي عالية، مما يعكس التزامًا قويًا. وقد يكون الوعد ضعيفًا كقولك: "أعتقد أنني سأساعدك إذا استطعت"، فهنا درجة القوة منخفضة، مما يعكس التزامًا أقل(٢).

٣- طريقة الإنجاز *(Mode of Achievement)*:

في هذا الشرط يوضح "سيرل" أنَّ بعض الأفعال الكلامية تتطلب طريقة معينة لتحقيق الغرض الإنجازي بنجاح. وتختلف هذه الطرق باختلاف نوع الفعل الكلامي.

وعلى سبيل المثال فإنَّ المتكلم الذي يكون في موقع سلطة ويصدر أمرًا إداريًّا ينجز أكثر مما ينجزه المتكلم الذي يقدّم طلبًا. فالغرض الإنجازي لكلا القولين واحد، ويلزم لنجاح الأمر الإداري في تحقيق غرضه الإنجازي أمرين: أولهما: أن يكون مستندًا إلى موقف سلطة المتكلم، وثانيهما: أن يستحضر المتكلّم سلطته عند إصدار هذا الأمر(٣).

---

(١) اللغة والعقل والمجتمع، جون سيرل: ٢٠٨

(٢) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 15)

(٣) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 15)

٤- شروط المحتوى القضوي *(Propositional content condition)*:

يوضح "سيرل" أن لكل فعل كلامي شروطًا محددة تتعلق بالمحتوى القضوي الذي يمكن أن يرتبط به. فعلى سبيل المثال: عندما يقوم المتكلم بتقديم وعد ما، فيجب أن يكون المحتوى المتعلق بالوعد مرتبطًا بفعل مستقبلي سيقوم به المتكلم. ولا يمكن للشخص أن يعد بشيء قد فعله بالفعل في الماضي، أو بشيء سيفعله شخص آخر. وبالمثل إذا اعتذر المتكلم عن شيء ما، فيجب أن يكون الاعتذار مرتبطًا بشيء فعله المتكلم، أو كان مسؤولاً عنه. ولا يمكن للشخص أن يعتذر عن قوانين المنطق، أو عن حركة الكواكب، لأن هذه الأمور خارجة عن نطاق مسؤوليته(١).

٥- الشروط التحضيرية *(Preparatory conditions)*:

وهي عبارة عن الظروف الضرورية التي يجب أن تتوافر قبل أو أثناء الفعل الكلامي لضمان نجاحه. ويوضح سيرل وفاندرفكن أنَّ هذه الشروط تشمل قدرة المتكلم على تنفيذ الفعل، وفائدة الفعل للشخص الموعود، مثل وعد شخص بشيء يعود عليه بالنفع. وإذا كانت هذه الشروط غير متوفرة فقد يكون الفعل ناجحًا شكليًا، لكنه معيب من ناحية أخرى، مثل الاعتذار عن شيء لا يقع في نطاق مسؤولية المتكلم أو وعد شخص بشيء يضره بدلاً من أن ينفعه(٢).

٦- شروط الصدق *(Sincerity conditions)*:

تعد شروط الصدق أساسية في الأفعال الكلامية، حيث يجب أن يعبر المتكلم عن حالة نفسية تتطابق مع محتوى الفعل الكلامي، مثل التعبير عن الاعتقاد عند إصدار بيان، أو النية عند تقديم وعد. ومع ذلك، يمكن أن يكون الفعل الكلامي ناجحًا شكليًا دون أن يكون صادقًا إذا لم تتطابق الحالة النفسية مع ما يُقال، مثل الكذب أو الاعتذار بدون ندم. ولا يمكن للشخص أن ينكر الحالة النفسية التي يعبر

---

(١) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 16)

(٢) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, pp. 16-18)

عنها، لأن ذلك يُعد تناقضًا داخليًا، كقول "أعتذر ولكني لست آسفًا"، حيث يلزم الفعل الكلامي بامتلاك المتكلم للحالة النفسية التي يعبر عنها(١).

٧-درجة قوة شروط الصدق (*Degree of strength of the sincerity conditions*):

وضح سيرل وفاندرفيكن أن الأفعال الكلامية تختلف في قوتها وتأثيرها بناءً على درجة قوة الغرض الإنجازي، وشروط الصدق المرتبطة بها. فالأمر يعبر عن قوة أكبر مقارنة بالطلب، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الرغبة خلف الأمر أقوى من تلك التي خلف الطلب؛ فمثلًا، قول: "افعل هذا" يعبر عن أمر يعتمد على السلطة، بينما "أرجوك! افعل هذا" يعبر عن طلب ملحٍّ يتضمّن رغبة أقوى(٢).

ثالثًا: ميّز "سيرل" بين الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة بناءً على وضوح الغرض المقصود من الكلام على النحو التالي(٣):

فالأفعال الكلامية المباشرة هي تلك التي يعبر فيها المتكلم عن هدفه بشكل واضح وصريح، دون الحاجة إلى تفسيرات إضافية، مثل قول: "أغلق الباب" للتوجيه، أو "أعطيك كلمتي" للتعبير عن الوعد. في هذه الحالة، يكون الغرض الإنجازي واضحًا ومحددًا دون الاعتماد على السياق لفهم المعنى.

وأمَّا الأفعال الكلامية غير المباشرة فهي التي يعتمد فهم معناها على السياق والقرائن المحيطة بها، حيث يكون الغرض أقل وضوحًا، ويتطلب من المخاطب استنتاج المعنى المقصود؛ فعلى سبيل المثال، قول المتكلم: "أشعر بالبرد هنا"، قد يُفهم على أنه طلب غير مباشر لإغلاق النافذة دون التصريح بذلك.

---

(١) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, pp. 18-19)

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه: ١٩-٢٠.

(٣) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢٢٠-٢٢١.

ويتلخص الفرق بينهما في مستوى الصراحة والتوجيه المباشر؛ فالأفعال المباشرة تكون واضحة ومحددة الهدف، وأمَّا الأفعال غير المباشرة فتعتمد على السياق والقرائن لفهم المعنى المقصود.

رابعًا: صنَّف "جون سيرل" الأفعال الكلامية إلى خمسة أنواع رئيسية، ويسهم هذا التصنيف في فهم كيفية استخدام اللغة لتحقيق أغراض متعددة في التواصل الإنساني. وكل صنف من هذه الأصناف له دوره الفريد في بناء المعنى والتفاعل الاجتماعي، مما يجعل هذه النظرية وسيلة مثالية لتحليل اللغة في مختلف السياقات.

وسأوجز الأفعال الكلامية كما صنفها "جون سيرل" فيما يلي(١):

١) **الإخباريات (Assertives):** وهي الأفعال التي يُبلغ فيها المتكلم عن حقيقة أو واقع، مثل التوكيد والوصف، كقول "الشمس تشرق من الشرق" للتعبير عن اقتناع بحقيقة ثابتة.

٢) **الالتزاميات (Commissives):** وهي الأفعال التي يتعهد فيها المتكلم بفعل شيء مستقبلي، مثل الوعد أو التهديد، كقول "أعدك بأن أزورك غدًا" لبيان التزامه بعمل معين.

٣) **التوجيهات (Directives):** وهي الأفعال التي يحاول فيها المتكلم دفع المستمع للقيام بشيء، مثل الأمر أو الطلب، كقول "أغلق الباب" للتوجيه إلى فعل محدد.

٤) **الإعلانيات (Declarations):** وهي الأفعال التي تغيّر الواقع بمجرد النطق بها، وتتطلب سلطة خاصة، مثل قول "أنت مفصول" لتغيير وضع الموظف رسميًا.

٥) **التعبيريات (Expressives):** وهي الأفعال التي يعبر فيها المتكلم عن مشاعره أو مواقفه، مثل الشكر أو الاعتذار، كقول "أشكرك جزيل الشكر على مساعدتك" للتعبير عن الامتنان.

---

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢١٧-٢٢٠

العلاقة بين الأفعال الكلامية والهوية اللغوية:

تتجلى العلاقة بين نظرية أفعال الكلام والهوية اللغوية في فكرة أنَّ اللغة أفعالٌ اجتماعية تعبر عن الهوية، فحين يقوم المتكلم بإنجاز فعل كلامي، فإنه لا يحقق غرضًا تواصليًا فحسب، بل يُسقط أيضًا جوانب من هويته على خطابه.

وتؤكّد البحوث اللغوية المعاصرة أنَّ اللغة في جوهرها هي هويّة، وليست مجرد وسيلة تواصل، بل هي في عمقها تعبير عن الهوية الذاتية للأفراد والمجتمعات، ويشير جون جوزيف إلى أنَّ علم اللغة الحديث لم يعد ينظر إلى اللغة مقتصرًا على كونها أداة لنقل المعنى أو تمثيل المحتوى القضوي فقط، بل تجاوزت الدراسات اللسانية الحديثة ذلك إلى فهم اللغة بوصفها فعلًا اجتماعيًا هوياتيًا يتجلى في الأداء والممارسة، ويشير إلى أنَّ دراسات برونيسلاف مالينوفسكي الطريق لهذا التحول حين لفت النظر إلى السياق الاجتماعي في فهم المعنى، مؤثرًا بذلك في لغويين كبار كـ ج.ر. فيرث، الذين أعادوا توجيه دراسة اللغة نحو وظيفتها التداولية والذرائعية(١).

وفي هذا السياق، جاء إسهام جون أوستين ليعمق هذا المفهوم حين وضع أسس نظرية أفعال الكلام، موضحًا أن بعض المنطوقات لا تصف شيئًا، بل تفعل شيئًا – كتسمية سفينة، أو عقد رهان – فالتلفظ ذاته هو الإنجاز(٢).

وتوسّع هذا المفهوم لاحقًا عند عالم الاجتماع الفرنسي: (بورديو)، الذي رأى أن مطالب الهوية – سواء كانت إثنية أو إقليمية أو وطنية – ليست مجرد توصيفات، بل خطابات أدائية تؤسس الهويات عبر الاعتراف بها ضمن الفضاء الاجتماعي، وبناء على ذلك يرى جون جوزيف أنَّ دراسة الهوية اللغوية أضحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتحليل المنطوق، لا باعتباره محتوى لغويًا فقط، بل بوصفه تعبيرًا حيًّا عن الذات ووسيلة لبناء الانتماء الجماعي وتكريسه(٣).

---

(١) اللغة والهوية، جون جوزيف: ٢٧.

(٢) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستن: ١٧.

(٣) اللغة والهوية، جون جوزيف: ٢٨.

المبحث الثاني: لغة القرارات "عرضٌ وتحليل"

يتناول هذا المبحث تحليل لغة القرارات الصادرة في المملكة العربية السعودية في مرحلة مهمة من تاريخها، حيث يغطي الحقبة الزمنية الممتدة بين العامين: ١٣٤٦ه، و١٣٧٩ه، وهي مرحلة حاسمة في بناء الدولة السعودية الحديثة، حيث شهدت وضع الأسس التشريعية والإدارية التي قامت عليها الدولة، بما في ذلك التشريعات اللغوية التي تعكس حرص القيادة على تعزيز الهوية اللغوية والثقافية للأمة.

وقد وقع الاختيار على خمسة من هذه القرارات لتكون عيِّنة ممثلة لها؛ بحيث تعكس مواقف الدولة تجاه اللغة العربية، وتُظهر بوضوح كيف استُخدمت الأفعال الكلامية في القرارات الرسمية لتأسيس مكانة اللغة العربية، والتوجيه باستخدامها في مختلف المجالات، كما أن هذه القرارات صدرت عن جهات سيادية عليا مثل: الديوان الملكي، ومجلس الوزراء، ومجلس الشورى، مما يمنحها قوةً إنجازيةً عاليةً، ويجعلها نماذج مثالية لتحليل الأفعال الكلامية فيها.

النموذج الأول: قرار مجلس الشورى السعودي رقم: (١٤) في ١٣٤٦/٠٣/٢٤هـ.

نص القرار: " **... أنّ الواجب يقضي بأن يعتنى باللغة العربية اعتناء تامًّا؛ لأنها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية والنجدية، وبالأخص في التجارة التي تدور بين الدوائر، ويحتم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى مع انتقاء الألفاظ اللغوية ومراعاة القواعد العربية**"[(١)].

يشتمل هذا القرار على صنفين من الأفعال الكلامية، وهي: التوجيهات، والإخباريات.

(١) مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: ٨

فقد بدأ نصّ القرار بتوجيه تمثل في عبارة: "الواجب يقضي بأن يعتنى باللغة العربية اعتناء تامًّا".

فهذه العبارة تتضمن **فعلًا كلاميًّا توجيهيًّا** صريحًا للجهات الحكومية بضرورة الاعتناء باللغة العربية في جميع تعاملاتها، خاصة في مجال التجارة. ويهدف هذا التوجيه إلى التأكُّد من أنَّ اللغة العربية هي اللغة الأساسية في العمليات الحكومية.

وغرضه الإنجازي هو حمل الجهات الحكومية على العناية باللغة العربية، وهذا يقتضي ضرورة أن يتوافق المعمول به في الواقع مع نص القرار المنطوق عن طريق الاستجابة للتوجيه، بالعناية باللغة العربية.

ويشير هذا التوجيه إلى رغبة قوية لدى الدولة في الحفاظ على الهوية اللغوية وتعزيزها، ويعبر عن موقف إيجابي تجاه اللغة العربية، مما يعكس الفخر والاعتزاز بالهوية اللغوية.

واشتمل القرار على **فعل كلامي إخباري** تمثل في العبارة التعليلية: "لأنَّها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية والنجدية". فهذا الفعل الكلامي يتضمَّن تعهُّدًا صريحًا بحقيقة أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للحكومة في المملكة العربية السعودية (المعروفة حينها بالحكومة الحجازية والنجدية)، ويعبر القرار عن اعتراف بأهمية اللغة العربية في مؤسسات الدولة.

وغرضه الإنجازي هو إثبات أنّ اللغة العربية لغة الدولة الرسمية، ويعزز هذا الإثبات من مكانة اللغة العربية، ويدعم الهوية اللغوية للدولة، وللمجتمع السعودي.

وفي هذا العبارة يتوافق المنطوق مع الواقع، والحالة النفسية المعبر عنها هي الاقتناع بالمحتوى القضوي للفعل الكلامي.

كما اشتمل القرار على فعل كلامي توجيهي برز جليًّا في عبارة: "يحتّم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى...". فهي تحتوي على الفعل "يحتم" الذي يعبر عن

توجيه قوى يلزم المتلقين بالعمل وفقًا لما تم ذكره. وهذا يعكس هدف القرار في دفع المتلقين لتبني سلوك معين بخصوص استخدام اللغة.

والقرار لا يكتفي بالتوصية، بل يطلب الالتزام والامتثال، فكلمة "لزوم" تعني أن هناك ضرورة ووجوب، مما يزيد من قوة التوجيه ويجعل الفعل الكلامي أكثر إلزامًا.

فالفعل الكلامي التوجيهي في هذه العبارة يطلب من المعنيين المحافظة على أساليب اللغة العربية الفصحى، وتطبيق قواعدها، والمحافظة على سلامتها، واستعمال ألفاظها الفصيحة.

وغرضه الإنجازي هو إلزام المتلقين باتباع القواعد الفصحى للغة العربية وانتقاء الألفاظ بدقة. واتجاه الملاءمة في هذا الفعل الكلامي هو من العالم إلى المنطوق، فالفعل الكلامي في القرار يسعى إلى إلزام المعنيين بالاستجابة بالتزام تطبيق قواعد وأساليب اللغة العربية الفصحى في التجارة. وشرط الصّدق فيه هو الرغبة[١]، وهذا يعكس رغبة القرار في تعزيز الالتزام اللغوي والحفاظ على جودة اللغة.

ومن خلال تحليل هذا القرار باستخدام نظرية الأفعال الكلامية تبين كيف تمكّن قرار مجلس الشورى السعودي من تعزيز الهوية اللغوية. فالقرار يتضمن فعلًا توجيهيًّا للاعتناء بها في جميع الدوائر الحكومية، وفعلًا إخباريًّا يؤكد حقيقة أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وفعلا توجيهيًّا بالحفاظ على سلامة قواعدها ونقائها، وكل هذه الأفعال تصنع تأثيرًا قويًّا يؤدّي إلى تحقيق الغرض من القرار، وهو تعزيز الهوية اللغوية والمحافظة عليها في المملكة العربية السعودية.

(١) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢١٨

النموذج الثاني: قرار نائب الملك ورئيس مجلس الوكلاء رقم (٣٨) في ١٣٦٢/٠٦/١٩هـ.

نص القرار: "**يوافق المجلس على أن تقوم هذه الشركة وكل شركة أجنبية قائمة بالتصدير في البلاد بكتابة (بوالسها)[١] باللغة العربية إلى جانب اللغة الإفرنجية؛ ضماناً لمصلحة تجَّار هذه البلاد من جهة، ومن جهة أخرى حفظاً لكرامة لغة البلاد التي يجب المحافظة على كرامتها**"[٢].

يشير القرار إلى أهمية استخدام اللغة العربية جنبًا إلى جنب مع اللغة الأجنبية في التعاملات التجارية، وهو قرار يحمل أبعادًا لغوية وثقافية واجتماعية. وفيما يلي تحليل للقرار باستخدام نظرية أفعال الكلام.

ووفقًا لنظرية أفعال الكلام، يشتمل هذا القرار على نوعين من الأفعال الكلامية، وهي: الإعلانيات، والتوجيهات.

فقد بدأ نص القرار **بفعل كلامي إعلاني** تمثل في عبارة: "يوافق المجلس" التي تتضمّن إعلانًا عن قرار رسمي، يهدف إلى إحداث تغيير في الواقع من خلال القول ذاته. فالقرار يعلن رسميًا عن سياسة جديدة تفرض على الشركات الأجنبية كتابة الفواتير باللغة العربية، وهو يُغير الواقع التجاري في البلاد بإلزام الشركات بتبني اللغة العربية في وثائقها التجارية.

وبناء على ذلك فإن غرضه الإنجازي: هو إحداث تغيير في واقع المعاملات التجارية في الشركات في المملكة بأن تكون ملتزمة بعد صدور القرار بامتثال مضمونه. واتجاه الملاءمة هنا هو اتجاه مزدوج، إذ يفرض الفعل الإعلاني تغيير الواقع بالكلمات، فيتحقق اتجاه الملاءمة من الكلمات إلى الواقع بإحداث التغيير، ومن الواقع إلى الكلمات بامتثاله[٣].

---

(١) أي: فواتيرها.

(٢) مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: ١١.

(٣) ينظر: العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢١٩.

كما اشتمل القرار على **الفعل التوجيهي**: "أن تقوم ... بكتابة (بوالسها) باللغة العربية" وهو يفيد إلزام الشركات بكتابة الفواتير باللغة العربية، فيعتبر توجيهًا صريحًا.

وغرضه الإنجازي: هو جعل الشركات تمتثل للمحتوى الخبري للتوجيه بكتابة الفواتير باللغة العربية. واتجاه الملاءمة هنا من الواقع إلى الكلمات؛ إذ لا بُدّ أن يتوافق المعمول به في الواقع مع التوجيه عن طريق الاستجابة له.

ويحمل الفعل التوجيهي في هذا القرار قوة إنجازية عالية؛ لأنه يصدر عن أعلى سلطة في البلاد، ويفرض قواعد جديدة تتعلق بالسياسات اللغوية في التعاملات التجارية. فالقوة الإنجازية هنا تتجلي في الحزم في فرض استخدام اللغة العربية، مما يعزز مكانتها ويحفظ كرامتها كما ورد في نص القرار.

ويحدد القرار طريقة معينة لتحقيق الغرض الإنجازي، وهي إلزام الشركات الأجنبية بكتابة الفواتير باللغة العربية. وهذا يتطلب من الشركات الاستجابة لتنفيذ هذه السياسة، وهو ما يوضح أن القرار لا يكتفي بتوصية عامة بل يفرض طريقة تنفيذ محددة وواضحة.

وتتعلق شروط المحتوى القضوي بمدى استعداد الشركات الأجنبية لتنفيذ هذا القرار وقدرتها على توفير نسخ عربية من الفواتير.

ومن جهة تحقق الشروط التحضيرية فالقرار يفرض على الشركات التحضير لهذا التغيير، مما يتطلب منها توفير كوادر قادرة على التعامل باللغة العربية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على المهارات اللغوية العربية حتى لدى الأجانب العاملين في البلاد.

ويظهر هذا التوجيه رغبة قوية لدى الدولة في المحافظة على هوية الدولة اللغوية، وتطبيق ذلك في جميع المعاملات التجارية، وهو ما يسهم في تحقيق مصلحتين: الأولى: مصلحة اقتصادية؛ تتعلق بتسهيل التعاملات التجارية، وضمان

فهم التجار السعوديين للفواتير، والثانية: مصلحة لغوية ثقافية، تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية وتعزيزها في مواجهة التأثيرات الأجنبية.

وهذه الأفعال الكلامية التي اشتمل عليها القرار تعتبر أفعالًا كلامية مباشرة، إذ تصدر بوضوح وصراحة عن جهة ذات سلطة، وهو ما يجعل الغرض الإنجازي منها مفهومًا ومباشرًا.

ومن خلال التحليل بواسطة نظرية أفعال الكلام يتضح أن القرار لم يكن مقتصرًا على تنظيم العمليات التجارية، بل هو جزء من مشروع أكبر لتعزيز الهوية اللغوية والثقافية في المملكة العربية السعودية، عن طريق فرض اللغة العربية في مجال حيوي مثل التجارة، وهذا يعكس إصرارًا على تأكيد الهوية الوطنية واللغوية، وهذا الإجراء يعزز استخدام اللغة العربية في مجالات حيوية، ويؤكد على أن اللغة العربية جزء من الهوية الثقافية والسياسية للمملكة. ويعكس التزامًا حكوميًا بالحفاظ على هذه اللغة وتأكيد مكانتها في الحياة العامة، بما يعزز من كرامتها، ويحفظها من التهميش أمام اللغات الأجنبية.

النموذج الثالث: الموافقة الملكية على قرار مجلس الشورى رقم (٤٨) بتاريخ ١٣٧١/٦/١هـ.

ونصُّ قرار مجلس الشورى:"... **الموافقة على ما اقترحته وزارة المالية في خطابها ... المرفوع إلى المقام السامي... عن فرض عقوبة على الشركات الأجنبية التي لم تستعمل اللغة العربية في قيوداتها ومكاتباتها ومعاملاتها، ونصه: للمرة الأولى: جزاء نقدي لا يقل عن خمسة آلاف ريال عربي. للمرة الثانية: جزاء نقدي لا يقل عن خمسة آلاف ريال عربي مع الحرمان من التوريد والتصدير لمدة سنة**"[1].

(١) مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: ١٣

يشتمل هذا القرار على **فعل كلامي إعلاني** مباشر تمثله عبارة "الموافقة على ..." فهو فعل مباشر؛ لأن الموافقة تأتي مباشرة من صاحب السلطة، لإضفاء الشرعية على العقوبات المقترحة، ويُوجَّه إلى الجهات التنفيذية لتطبيق العقوبات على الشركات المخالفة.

وغرضه الإنجازي: فرض التزام على الشركات الأجنبية باستخدام اللغة العربية في تعاملاتها التجارية، وإلا ستُعاقب.

ويحمل هذا الفعل قوّة إنجازية عالية؛ لأنه صادر من سلطة عليا، ويشتمل على عقوبة واضحة ومحددة عند عدم الالتزام.

ويفرض اتجاه الملاءمة هنا: مطابقة الواقع للكلمات. إذ يجب على الشركات أن تعدل سلوكها لتتوافق مع التعليمات الصادرة.

ويحدد القرار طريقة تحقيق الغرض الإنجازي عن طريق فرض غرامة وحرمان من التوريد والتصدير عقوبةً على عدم الامتثال.

وتتعلق شروط المحتوى القضوي لهذا الفعل الكلامي بمدى قدرة الشركات على الامتثال باستخدام اللغة العربية في معاملاتها.

ويتمثل الشرط التحضيري لإنجاز هذا الفعل الكلامي في أن تكون هناك سلطة فعلية تستطيع تطبيق العقوبة على الشركات المخالفة.

وشرط الصدق لتحقق إنجاز هذا الفعل هو أن تكون العقوبات قابلة للتنفيذ وذات أثر فعلي على الشركات.

وتعد درجة قوة شرط الصدق في هذا الفعل الكلامي قوية جدًا، إذ يوجد جزاءٌ مالي واضح، وحرمان من النشاط التجاري.

كما ينطوي هذا القرار أيضًا على **فعل كلامي إعلاني آخر**، إذ يُعدُّ قوله: " فرض عقوبة... إلخ" إعلانًا رسميًّا بتغيير في الوضع القانوني للشركات التي تخالف هذه التعليمات، من خلال الأمر الملكي بالموافقة على فرض العقوبات، فهو يُحوّل وضع الشركات المخالفة من وضع "ممتثل" إلى وضع "معاقب قانونيًا". ففي

هذه العبارة، يُعتبر القرار بفرض العقوبة على الشركات التي لا تستعمل اللغة العربية فعلًا غير مباشر. فالمقام السامي لا يقول: "أعاقب الشركات"، بل يُعلن الموافقة على الاقتراح بفرض العقوبات، ولكن الأثر الفعلي هو أن العقوبة تُفرض.

والغرض الإنجازي لهذا الفعل الكلامي هو: إعلان أنَّ الشركات غير الممتثلة سيتغير وضعها إلى "معاقب قانونيًّا".

ويتميز هذا الغرض الإنجازي بقوة عالية؛ لأن الأثر الناتج (العقوبة) سيتحقق بناءً على الإعلان.

واتجاه الملاءمة هنا هو من الكلمات إلى الواقع؛ أي أنَّ الإعلان يتسبب في تغيير حقيقي في الوضع القانوني.

وتتمثل طريقة الإنجاز في أنَّ الأمر الملكي ذاته ينفذ الأثر القانوني المطلوب. والشرط المطلوب لتحقق المحتوى القضوي للفعل الكلامي هو أن تكون العقوبة قابلة للتنفيذ والتطبيق قانونيًا.

والشرط التحضيري هو وجود سلطة تملك القدرة على إعلان العقوبات وتنفيذها. وتستند شروط الصدق إلى وجوب توافر قواعد قانونية لفرض الغرامات والحرمان من التوريد. وتعد شروط الصدق في هذا الفعل قوية؛ لأن الحكومة هي الجهة التي تملك سلطة التنفيذ والإعلان.

ومن خلال تحليل هذا القرار بواسطة نظرية أفعال الكلام يتضح أنه يهدف إلى دفع الشركات الأجنبية إلى استخدام اللغة العربية في معاملاتها التجارية، مما يضمن حضورًا دائمًا للغة في المجال الاقتصادي، وهو جزء من تعزيز الهوية الوطنية واللغوية.

ويظهر أنَّ فرض عقوبات مالية على الشركات التي لا تستخدم اللغة العربية يعزز من احترام اللغة، ويمنع تهميشها لصالح اللغات الأجنبية، مما يساهم في حماية كرامة اللغة والهوية الثقافية.

والقرار يظهر أن استخدام اللغة العربية ليس مجرد خيار، بل هو التزام قانوني واجب الاحترام، مما يجعل اللغة العربية جزءًا أساسيًّا من النظام القانوني والإداري في المملكة.

النموذج الرابع: المرسوم الملكي رقم ٧/٣/١٦/١٠٠٤ في المادة الخامسة من نظام الإذاعة، الصادر في تاريخ ١٣٧٤/٦/١٧هـ.

ونصه: "**اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية، ولها أن تُحدث إذاعات بمختلف اللغات الأخرى في حدود الأغراض المبينة في المادة الرابعة من هذا المرسوم**"(١).

يشتمل هذا المرسوم الملكي على صنفين من الأفعال الكلامية، وهي: الإعلانيات، والتوجيهات.

فاشتمل الجزء الأول منه على **فعلٍ كلاميٍ إعلانيٍ** ذي قوة عالية في تعزيز الهوية اللغوية الوطنية؛ لأنه يتضمن تصريحًا رسميًا يُغير الواقع، عبر فرض اللغة العربية لغةً رسميةً للإذاعة، وهو فعل كلامي مباشرٌ لأنّه فعل إداري صادر من جهة ذات سلطة عليا، وهو واضح الدلالة، ولا يحتاج إلى تفسير إضافي.

فالمرسوم يُقرر بشكل رسمي ويُعلن أن اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية، مما يترتب عليه تغييرات في الواقع اللغوي للإذاعة في البلاد.

وغرضه الإنجازي هو إحداث تغيير قانوني أو اجتماعي بأن اللغة الرسمية للإذاعة هي اللغة العربية. وهذا ليس مجرد وصف لحالة موجودة، بل هو إعلان عن قاعدة جديدة، أو تأكيد لقاعدة قائمة.

وتحقق هذه العبارة الغرض الإنجازي بدرجة قوية جدًا؛ لأنّ الفعل الكلامي فيها لا يحتمل التأويل أو التفاوض، بل هو تصريح قاطع وواضح صادر من أعلى سلطة في البلاد.

---

(١) مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: ١٥.

ويفرض اتجاه الملاءمة أن تتطابق الكلمات مع الواقع، إذ يُخبر الفعل الإعلاني هنا السامعين أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ويجب أن تتحقق هذه الحقيقة في الواقع.

ويتحقق الفعل الإعلاني عبر إصدار المرسوم من المقام السامي، مما يجعله فعلًا رسميًا يُلزم الجهات المختصة بتنفيذه.

ويتحقق شرط المحتوى القضوي في هذا الفعل الكلامي عن طريق تضمُّنه إعلانًا محددًا للغة الرسمية.

وأمَّا الشرط التحضيري في هذا الفعل فيتمثَّل في أنَّ الجهة المعلنة (المقام السامي) تملك السلطة القانونية لإصدار مثل هذا الإعلان.

ويتمثل شرط الصّدق في أنَّ الجهة المعلنة جادة في إعلانها، وليس لديها نية للتراجع عن القرار أو تعديله.

ولهذا فإنَّ درجة تحقق شرط الصدق عالية جدًا؛ لأن هذا الإعلان يُصدر عن جهة رسمية موثوقة ويهدف إلى إحداث تغيير ملزم.

ويشتمل المرسوم أيضًا على **فعل كلامي توجيهي** في قوله: " ... ولها أن تُحدث إذاعات بمختلف اللغات الأخرى..." إذ يمنح الإذاعة الإذن بإضافة إذاعات بلغات أخرى ضمن حدود معينة، فهذه الصيغة توجه الإذاعة إلى خيارٍ جديد وتنص على ضوابطه.

فالمرسوم يفتح المجال لاستخدام لغات أخرى في حدود معينة، ويُعتبر الفعل الكلامي في هذه الحالة غير مباشر، إذْ لا يأمر المرسوم بإنشاء إذاعاتٍ بلغات أخرى، لكنه يسمح بها ضمن حدود الأغراض الموضحة في المادة الرابعة، وهذه إشارة ضمنية للإذاعة بأنها تستطيع إضافة لغات أخرى، فيفهم منه عدم الممانعة بشرط تحقيق الاشتراطات اللازمة، كالتأكيد على ضرورة استخدام اللغة العربية في المعاملات وحصر استخدام اللغة الإنجليزية في مجالات محددة.

فالغرض الإنجازي لهذا الفعل هو إعطاء الإذن للإذاعة بإنشاء إذاعات بلغات أخرى عن طريق توجيهها إلى خيارٍ إضافي، مع فرض شروط إضافية.

ولهذا تعدّ درجة قوة الغرض الإنجازي متوسطة؛ لأن الفعل الكلامي يتضمن إعطاء إذن ضمني، لكنه مشروط بالالتزام بالأغراض المحددة في المادة الرابعة.

ويفرض اتجاه الملاءمة أن يتطابق الواقع مع الكلمات، فالإذاعة تتلقى إذنًا توجيهيًّا بإنشاء إذاعات بلغات أخرى بشروط محددة، وبالتالي يتعين أن يتغير الواقع وفقًا لهذه التعليمات. ويتحقق إنجاز هذا الفعل عند تطبيق الإذاعة لضوابط منح هذا الإذن.

ويتمثل شرط المحتوى القضوي في هذا الفعل في الإذن باستخدام لغات أخرى ضمن أغراض محددة، ويحدد الشرط التحضيري أن يكون لدى الجهة المعنية (الإذاعة) القدرة على إنشاء إذاعات بلغات أخرى ضمن حدود الأغراض المحددة في المادة المشار إليها.

ويتجلى شرط الصدق في كون الجهة المانحة للإذن (الحكومة) صادقة وجادة في نيتها منح الإذاعة هذا الحق.

وتعد درجة قوة شرط الصدق في هذا الفعل متوسطة؛ لأن الفعل التوجيهي مشروط، مما يجعله أقل حسمًا مقارنة بالفعل الإعلاني.

ويتضح من خلال هذا التحليل أنّ المرسوم يعزز بشكل كبير الهوية اللغوية العربية من خلال جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للإذاعة السعودية، وهذا يسهم في الحفاظ على اللغة العربية، ويجعلها لغةً أساسيةً للتواصل في الإعلام الرسمي، ويعزز الشعور بالاعتزاز بالهوية اللغوية العربية.

ومن جهة أخرى فإنَّ السّماح باستعمال لغات أخرى يعكس انفتاحًا على اللغات المختلفة، لكنَّه في الوقت نفسه يحافظ على أوليَّة اللغة العربية، مما يعزز التوازن بين الحفاظ على الهوية اللغوية والانفتاح على العالم الخارجي.

النموذج الخامس: خطاب المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية رقم ث أس / ٩٩ بتاريخ ١٣٧٩/٩/٢هـ.

نص الخطاب المتعلق باللغة العربية: "**لوحظ في الآونة الأخيرة أن العديد من الإدارات والأقسام بالسعودية تحرص على أن تكون المعاملات المحالة إليّ، أو المتبادلة فيما بينهما باللغة الإنجليزية، بحيث أمسى استخدام اللغة الإنجليزية أمرًا مألوفا في المراسلات.**

إنَّ هذا الإجراء يتجاهل السياسة العامة التي رسمتها اللجنة التنفيذية... آمل التقيّد باستخدام اللغة العربية في المعاملات وحصر اللغة الإنجليزية في تلك التي تتضمن نواحي فنية يصعب صياغتها باللغة العربية"(١).

اشتمل هذا الخطاب على ثلاثة أصناف من الأفعال الكلامية، وهي: الإخباريات، والتعبيريات، والتوجيهات.

فاشتمل الجزء الأول منه على **فعل كلامي إخباري**، تمثّل في وصف الحالة القائمة، وهي ظاهرة شيوع استعمال اللغة الإنجليزية في المعاملات الإدارية في هذه المؤسسة الحكومية.

فهي تتضمن تعبيرًا عن اعتقاد المتكلم أنَّ اللغة الإنجليزية أصبحت تزاحم اللغة العربية في معاملات هذه المؤسسة الحكومية، التي يفترض أن تلتزم باللغة الرسمية للبلاد في معاملاتها، وهي اللغة العربية.

وغرض الإنجازي: إبلاغ السامعين عن الواقع، فالمتكلم يهدف إلى إخبار السامعين بأن استعمال اللغة الإنجليزية أصبح شائعًا بشكل كبير في المعاملات في هذه المؤسسة.

(١) مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: ١٦

وهذه الملاحظة تتعلق بواقع ملموس، وبالتالي فإنَّ الغرض الإنجازي في هذا الفعل الكلامي ذو قوة عالية، وتتطابق فيه الكلمات مع الواقع، فالمتحدث يعكس الواقع في كلامه، فيعبر عن الحالة الموجودة بالفعل.

وتعتمد طريقة إنجازه على قيام المتحدث بوصف حالة موجودة (وهي: شيوع استعمال اللغة الإنجليزية). ويتحقق شرط المحتوى القضوي من وجود هذه الحالة في الواقع.

ويتحقق الشرط التحضيري عن طريق وجود المتكلم في موقع يمكنّه من ملاحظة هذه الظاهرة، وامتلاكه الصلاحيات اللازمة لتقييم الوضع القائم، مثل: الاطلاع على المعاملات.

وشرط الصدق في هذا الفعل الكلامي يتمثل في اعتقاد المتكلم بشيوع استعمال اللغة الإنجليزية في المعاملات.

وتوصف درجة قوة شرط الصدق بأنها عالية؛ لأنَّ الوصف يستند إلى ملاحظة واضحة وواقعية، وهذا يعني أنّ شرط الصدق قوي.

واشتمل الجزء الثاني منه وهو عبارة: "إنّ هذا الإجراء يتجاهل السياسة العامة..." على فعل كلامي تعبيري؛ لأن المتكلم هنا يعبر عن موقفه تجاه عدم الامتثال للسياسة العامة، وينتقد مخالفة التوجيهات التي تلزم باستعمال اللغة العربية في المعاملات.

والغرض الإنجازي لهذا الفعل الكلامي هو: التعبير عن موقف نقدي أو استياء. فالمتحدث يعبر عن عدم رضاه عن تجاهل السياسة العامة للمؤسسة، مما يعكس موقفه الرافض لهذا الوضع.

وتتصف درجة قوة الغرض الإنجازي بأنَّها متوسطة إلى قوية، إذ تعتمد قوة التعبير على موقف المتكلم الشخصي، وهو يظهر استياءً واضحًا.

وتغيب المطابقة هنا بين الكلمات والواقع؛ لأنّ "المحتوى الخبري في التعبيريات من الناحية النمطية ليس له اتجاه ملاءمة"(١).

وتتمثَّل طريقة الإنجاز من خلال التعبير عن الاستياء والنقد بشكل مباشر باستخدام التعبير الخبري الذي يشتمل على التأكيد بـ(إنَّ)، والفعل (يتجاهل) الذي يدلُّ على تعمد مخالفة الإدارات للسياسات العامة، وهو ما يؤدي إلى الاستياء والاستنكار.

ويتحقق شرط المحتوى القضوي من خلال وجود سياسة فعلية تم تجاهلها من قِبل الجهات المعنية. ويتمثل الشرط التحضيري في وجوب أن يكون المتكلم على دراية بالسياسة العامة، وأن تكون الجهات المخالفة قد تجاهلتها فعليًا.

ويتحقق صدق هذا الفعل إذا كانت السياسة العامة موجودة وتم تجاهلها بالفعل. وشرط الصدق هنا قوي؛ إذ توجد سياسة عامة في المؤسسة تلزم باستعمال اللغة العربية، لكن تجاهلتها الإدارات بشكل صريح.

كما اشتمل الجزء الثالث الذي تضمن عبارة: "آمل التقيّد باستخدام اللغة العربية في المعاملات وحصر اللغة الإنجليزية في تلك التي تتضمن نواحي فنية يصعب صياغتها باللغة العربية" اشتمل على فعل كلامي توجيهي؛ إذ تضمّن توجيهًا مباشرًا للإدارات والأقسام باستخدام اللغة العربية في المعاملات وحصر استخدام اللغة الإنجليزية في حالات معينة.

وغرضه الإنجازي: توجيه السامعين إلى امتثال استعمال اللغة العربية في المعاملات. فالمتكلّم يأمر الإدارات والأقسام في المؤسسة باتباع هذه السياسة.

وتوصف درجة قوة الغرض الإنجازي في هذا الفعل الكلامي بأنَّها قوية جدًا؛ إذ يتضمن الخطاب أمرًا مباشرًا، وتوجيهًا واضحًا لامتثال هذه السياسة.

ويفرض اتجاه الملاءمة أن يتطابق الواقع مع الكلمات، فالمتحدث يتوقع تغييرًا في الواقع، حتى يتطابق الواقع مع توجيهه باستخدام اللغة العربية.

(١) العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل: ٢١٩

وتتمثل طريقة الإنجاز في التوجيه بواسطة أسلوب الطلب (التمني). ويتحقق شرط المحتوى القضوي من خلال إمكانية تنفيذ هذا التوجيه- استخدام اللغة العربية في المعاملات- في الواقع.

ولو أردنا التحقق من توفر الشرط التحضيري لوجدنا أن المتكلم في موقع سلطة يُتيح له إصدار هذا التوجيه، ولكن يجب أن تكون الجهات المستلمة قادرة على الامتثال.

ويتحقق شرط الصدق من خلال وجود نيّة صادقة عند المتكلم في الحفاظ على الهوية اللغوية، عن طريق الإلزام باستعمالها، وعدم استعمال لغة أخرى تنافسها إلا في حدود ضيقة، وفي مجالات محدودة يتعذر فيها استعمال العربية.

وتتصف درجة قوة شروط الصدق بأنها عالية، لكنها مشروطة بتعذر استعمال العربية في بعض الحالات.

وهذا الخطاب كما نرى يعزز الهوية اللغوية العربية من خلال الدعوة الصريحة لاستعمال اللغة العربية في المعاملات الرسمية. ويُظهر المتكلم اهتمامًا بالحفاظ على اللغة الرسمية في السياقات العملية، مما يعكس أهمية اللغة العربية في الحفاظ على السيادة الثقافية والهوية الوطنية.

كما يعكس الخطاب رفضًا غير مباشر للهيمنة اللغوية الأجنبية (اللغة الإنجليزية في هذه الحالة) على المعاملات الإدارية؛ لأنَّ استخدام اللغة الإنجليزية بشكل واسع في الإدارات يهدد مكانة اللغة العربية، ويُضعف تأثيرها على الهوية الوطنية.

ويقرّ الخطاب بالحاجة إلى استخدام اللغة الإنجليزية في مجالات فنية أو تقنية محددة، لكنه يشدد على أهمية تقييدها في هذه النواحي فقط. وهذا يعكس رؤيةً متوازنة تحترم الحاجة العملية إلى استخدام الإنجليزية دون أن تؤثر سلبًا على أوليَّة اللغة العربية، ومكانتها.

المبحث الثالث: السلطة في الفعل الكلامي والسياسة اللغوية

ناقش جون أوستن في كتابه "نظرية أفعال الكلام العامة" الذي بشّر فيه بالأسس النظرية لنظرية "أفعال الكلام"، ناقش فكرة وجود سلطة تمنح المتكلم الحق في إنجاز فعل ما بواسطة قول ما، ومن ذلك مثلا: إعلان الزواج بين رجل وامرأة، إذ لا يمكن أنْ يكون هذا الزواج شرعيًّا إلا إذا كان العاقد مخولاً بسلطة تمنحه الحق في إعلان الزواج، ونتيجة لذلك يمكن الاعتداد بصحة عقد الزواج(١).

ويؤكد عبر سوقه عددًا من الأمثلة التي توضح هذه الفكرة على أنَّ قول فعل ما يتضمّن إعلانًا، مثل: الزواج، أو الرّهان، أو الإرث، أو غير ذلك يعدّ فاشلا من الناحية العملية ما لم يكن وراء المتكلم قوةٌ يستمد منها السلطة لإنجاز هذا الفعل في الواقع(٢).

ويوافق"جون سيرل" رأي أستاذه في فكرة السلطة، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك، فقد عدّ وجود السلطة شرطًا من الشروط الضرورية لإنجاز فعل كلامي معيَّن، وخاصة بعض الأفعال الكلامية التي تتطلب طريقة معينة لتحقيق الغرض الإنجازي بنجاح، وتختلف هذه الطرق باختلاف نوع الفعل الكلامي، فعلى سبيل المثال ينجز المتكلم الذي يتبوَّأ موقع سلطة ويصدر أمرًا إداريًّا أكثر مما ينجزه المتكلم الذي يقدّم طلبًا. فالغرض الإنجازي لكلا القولين واحد، ويلزم لنجاح الأمر الإداري في تحقيق غرضه الإنجازي أمرين: أولهما: أن يكون مستندًا إلى موقف سلطة المتكلم، وثانيهما: أن يستحضر المتكلّم سلطته عند إصدار هذا الأمر(٣).

ومن ذلك يتضح أنَّ "أوستن" وتلميذه "سيرل" يؤكدان على أهمية دور السلطة في إنجاز الأفعال الكلامية، وخاصةً تلك التي تتطلّب تصديقًا، أو نفاذًا قانونيًّا، أو قبولا اجتماعيًا، غير أن "سيرل" قدّم توضيحًا أكثر دقّة، إذ ركّز على موقف

(١) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستن: ١٨.

(٢) السابق: ١٨-١٩.

(٣) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 15)

المتكلم، وطريقته في استحضار سلطته عند إصداره لأمر ما، ومن هذا المنطلق يمكن القول: إنّ وجود السلطة وحدها ليس كافيًا، بل يجب أن تستخدم بطريقة صحيحة ومتناسبة مع الفعل الكلامي المراد إنجازه.

كما ميّز سيرل بين درجات القوة الإنجازية، موضحًا أن الأفعال المختلفة قد تُحقق النقطة الإنجازية ذاتها، لكن بمستويات قوة متفاوتة. فمثلًا: الطلب أضعف من الإصرار، والاقتراح أضعف من القسم، والتعبير عن الأسف أقل قوة من الاعتذار المتواضع. وتختلف مصادر هذه القوة: فالابتهال يستمد شدته من الرغبة العاطفية، بينما يستمد الأمر قوّته من السلطة التي يُمارسها المتكلم على المخاطَب، ويبرز هنا ما يسميه سيرل بـ أسلوب الإنجاز (Mode of Achievement)، إذ تتطلب بعض الأفعال شروطًا تداولية خاصة لتُنجز فعلًا؛ فمثلًا: لكي يكون أمرًا ناجحًا، لا بد أن يصدر من موقع سلطة معترف به(١).

وهذه النقطة في غاية الأهمية عند تحليل قرارات اللغة الرسمية، إذ تتحقّق الأغراض الإنجازية الكاملة عندما يصدر الفعل الكلامي -كالأمر أو الإلزام- من جهة تملك السلطة المؤسسية اللازمة، وهو ما ينطبق على القرارات الصادرة عن الملك، أو مجلس الشورى، أو الوزراء المختصين بشؤون اللغة والتعليم، أو غير ذلك من مستويات السلطة.

وهكذا، يتضح أن شرط السلطة ليس عنصرًا خارجيًّا عن الفعل الكلامي الرسمي، بل هو جزءٌ بنيويٌّ يسهم في نجاحه التداولي، ومكوّن جوهريّ يعطي الخطاب الرسمي قوة إنجازية عالية لتفعيل السياسة اللغوية على نحو فعّال ومُلزم.

وترتبط السياسة اللغوية بفكرة السلطة بصورة واضحة، إذ تتمثل في وجود سلطة القرار العليا التي تستطيع صناعة الواقع اللغوي، والتأثير فيه، ويتجلى ذلك في قرارات اللغة العربية الصادرة في المملكة العربية السعودية عبر تاريخها

(١) ينظر: (Searle & Vanderveken, 1985, p. 15)

الزاهر، منذ تأسيسها حتى الآن، إذ تتضمن هذه القرارات أفعالًا كلامية متنوعة (إخبارية، توجيهية، إعلانية ...إلخ) وفقًا لتصنيف سيرل، ويعتمد نجاح هذه القرارات في تحقيق غاياتها على أمرين: **الأول:** السلطة التي تدعمها؛ مثل: المرسوم الملكي، والقرار الإداري، ونحو ذلك، **والثاني:** الطريقة التي تُستدعى بها هذه السلطة في السياق اللغوي والاجتماعي.

وفي ضوء ما قرره جون أوستن وجون سيرل من أن نجاح الفعل الكلامي الإعلاني أو التوجيهي لا يتحقق إلا في ظل وجود سلطة مؤسسية تمنح المتكلم صلاحية الإنجاز، فإنّ تحليل قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية يُظهر مثالًا تطبيقيًا ناجحًا لتوظيف السلطة التداولية في صناعة السياسة اللغوية.

ولقد تبيّن من تحليل خمسة نماذج مختارة من هذه القرارات في هذا البحث أنّ السلطة لم تكن مجرد خلفية قانونية للقرار، بل كانت جزءًا جوهريًا من بنية الفعل الكلامي ذاته، وفق تصنيف "سيرل"، وذلك على النحو الآتي:

- قرار مجلس الشورى عام ١٣٤٦ه يُجسد فعلًا توجيهيًا قويًا يفرض "الاعتناء باللغة العربية" كواجب رسمي، متكئًا على سلطة تشريعية عليا.
- قرار نائب الملك ١٣٦٢ه يزاوج بين التوجيه والإعلان، إذ يفرض على الشركات الأجنبية استخدام اللغة العربية في فواتيرها. وهو يمثل مثالًا حيًا لما يسميه سيرل بـ"طريقة الإنجاز"[(١)]، حيث لا يكتفي الفعل بالتوجيه، بل يُنجز أثرًا مؤسسيًا واقعًا، إذ تتحول السياسة اللغوية إلى قانون إلزامي.
- الموافقة الملكية على العقوبات عام ١٣٧١ه تعدّ إعلانًا قانونيًا يُحدث تغييرًا في الوضع القانوني للشركات غير الممتثلة، مما يوافق مفهوم:(الإعلانيات)[(٢)] عند سيرل، ويتجلى فيه الشرط التحضيري بوضوح، إذ لا يُعتد بالإعلان ما لم يصدر

(١) (Searle & Vanderveken, 1985, p. 61)

(٢) وهي نوع من الأفعال الكلامية التي تُحدِث تغييرًا في الواقع بمجرد النطق بها، وينظر: المرجع السابق نفسه.

من سلطة عليا قادرة على إنفاذه.

• المرسوم الملكي عام ١٣٧٤ه الذي ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للإذاعة، يُعدّ من أقوى الأفعال الإعلانية، لأنه يُعيد تشكيل المجال الإعلامي بوصفه حقلًا مؤسسيًا يمارس السياسة اللغوية بشكل مباشر.

• خطاب مدير الخطوط الجوية ١٣٧٩ه رغم أنه أقل مرتبة من حيث السلطة النظامية، إلا أنه يستمد قوّته من موقعه الإداري التنفيذي، ويُظهر الفعل التوجيهي فيه استدعاءً دقيقًا للسلطة الإدارية على مستوى المؤسسة، مما يجعله ذا بعد تداولي مؤثر على الممارسة اللغوية اليومية.

وعليه، فإن هذه القرارات تمثل نماذج متعددة تُجسد الفعل الكلامي الإنجازي بوصفه وسيلة لبناء السياسات اللغوية، من خلال ثلاث آليات:

١. امتلاك المتكلم للسلطة القانونية.

٢. توجيه الفعل نحو تغيير الواقع اللغوي.

٣. تحقق الشروط السياقية التي تجعل القول فعلًا نافذًا.

ومن هنا يتبين دور السلطة في صياغة الأفعال الكلامية في القرارات اللغوية، إذ تعدُّ مفتاحًا لفهم كيفية تأثيرها على فاعلية الأفعال الكلامية في هذه القرارات، وذلك أنَّ هذه الأفعال لا تقتصر على نقل المعلومات فحسب، بل تمتد لتشكيل الواقع الاجتماعي والتأثير فيه، وبناء على ذلك فإنَّ هذه القرارات اللغوية التي تتخذها المؤسسات الرسمية تعتمد بشكل كبير على السلطة التي تمتلكها هذه الجهات، مما يضفي على هذه القرارات قوة تنفيذية تؤثر في الممارسات اللغوية للمجتمع.

الخاتمة

وفي الختام...

وبعد عرض وتحليل عيّنة منتقاة من قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، في ضوء نظرية أفعال الكلام، تبيّن أن هذه القرارات لا تقتصر على التوجيه الإداري أو التشريع اللغوي فحسب، بل إنَّها تُمارِس فعلًا إنجازيًّا حقيقيًّا، يسهم في ترسيخ الهوية اللغوية، وتعزيز مكانة اللغة العربية في الحياة العامة.

وقد أظهرت الدراسة أنَّ الأفعال الكلامية في هذه القرارات تنوّعت بين الإخباريات، والتوجيهات، والإعلانيات، والتعبيريات، والالتزاميات، وفق تصنيف سيرل، وأن درجة القوة الإنجازية للأفعال ارتبطت بشكل مباشر بمصدر القرار، كما كشفت الدراسة أن الأفعال التوجيهية والإعلانية كانت الأكثر حضورًا في الخطاب اللغوي الرسمي، لما لها من دور مباشر في صناعة السياسة اللغوية وتفعيلها.

كما برز دور السياقات الثقافية والإدارية والسياسية في تشكيل هذا الخطاب، وفي تعزيز أثره التداولي في الواقع. وقد ساهم هذا التحليل في تقديم قراءة جديدة للقرارات اللغوية، لا بوصفها مجرد أوامر إدارية، بل بوصفها أفعالًا لغوية تسهم في تشكيل سلوك لغوي جماعي منسجم مع الهوية الدينية والوطنية للمملكة العربية السعودية.

التوصيات:

١. توسيع دائرة التحليل التداولي ليشمل خطابات متنوعة في المجال اللغوي، كخطب المسؤولين، والتعاميم الوزارية، والمبادرات الإعلامية، لما لها من أثر في التوجه اللغوي العام.

٢. دعوة الجهات الرسمية إلى مراعاة البعد التداولي عند صياغة الخطابات اللغوية، من حيث اختيار نوع الفعل الكلامي وقوّته وأسلوب التوجيه أو الإعلان، لضمان التأثير الأمثل.

٣. دمج تحليل أفعال الكلام في مناهج تعليم اللغة العربية لطلاب التخصصات اللغوية، بوصفه أداة لفهم اللغة في سياقاتها الاجتماعية والسياسية الواقعية.

٤. العمل على توثيق متكامل لقرارات اللغة العربية في المملكة وتصنيفه بحسب الموضوع والزمن والجهة المصدرة، لتيسير الدراسات المستقبلية التي تبحث في أثر السياسات اللغوية على الهوية والثقافة.

٥. اقتراح مقاربات مقارنة بين الخطاب اللغوي في السياسات السعودية ونظيراتها في دول عربية أخرى، للكشف عن المشتركات والفروق في توظيف أفعال الكلام في تعزيز الهوية اللغوية.

المراجع باللغة العربية:

- الأفعال الكلامية في ديوان خطب ابن نباتة: "تحليل من منظور رؤية سيرل"، مهدي مشتة، مجلة الآداب واللغة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، مج ١٨، ع ١، ديسمبر ٢٠١٨م، ص : ٣٨–٥٨.
http://search.mandumah.com/Record/1247512
- التخطيط اللغوي والأمن اللغوي، عبد السلام المسدي، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ١٤٤٦ه.
- التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت،ط١، ٢٠٠٥م.
- الحماية القانونية للعربية في المملكة العربية السعودية، أ.د.عبد الله البريدي وآخرون، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ١٤٤٦ه.
- العقل واللغة والمجتمع، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦م.
- اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زيبليه كريمر، ترجمة: سعيد بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.
- اللغة والهوية، جون جوزيف، ترجمة: عبد النور خراقي، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٧م.
- مدوّنة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، جمع وإعداد: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط١، ١٤٣٦ه، ٢٠١٥م.
- نظرية أفعال الكلام العامة –كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون أوستن، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، ١٩٩١م.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Searle, J. R., & Vanderveken, D. (1985). *Foundations of illocutionary logic*. Cambridge University Press.

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٦٨
٢-	Abstract	٤٦٩
٣-	المقدمة	٤٧٠
٤-	التمهيد الهوية اللغوية العربية "أهميتها، ودوافع الاعتزاز بها":	٤٧٧
٥-	المبحث الأول: نظرية (أفعال الكلام) وعلاقتها بالهوية اللغوية	٤٨٠
٦-	المبحث الثاني: لغة القرارات "عرضٌ وتحليل"	٤٨٧
٧-	المبحث الثالث: السلطة في الفعل الكلامي والسياسة اللغوية	٥٠٢
٨-	الخاتمة	٥٠٦
٩-	المراجع باللغة العربية:	٥٠٨
١٠-	فهرس الموضوعات	٥٠٩

تم بحمد الله